

البشاعة واجيب بان المعنى ان مطلق القرارة اهر من القرارة
الخصوصية لاقتضا الخاصة ان مطلقها معلوم وانما المجرول فعلها
بخصوص والمفاد مينا في ذلك لكونها اول ما تزل يمتوون ومحصله
ان المفضل عليه المحذوف في قوله بان اهر لوليس ذكر اسم الرب
فلا بشاعة **قوله** ثم اي في الترتيب المورد **قوله** لانه لانها
اي لان ايها المندوبينها وقوله اول سورة لوقال الصبان فيه
سماحة لان السورة بتمامها لم تنزل اول الامر بل الذي تنزل
اولها هو اولها وهو قوله اقراءه اي ما لم يعلم حتى انزل مجرا عن
البسملة وهي انما تزل بعد ذلك لانها اول اية تزل لتسلم من
تلك المسماحة **قوله** كما سبق هو الاهتمام **قوله** كقوله
تم ان يكون التقديم للرعاية المذكورة لاينا في صحة ارادة التخصيص
ولذا حصل صاحب الكشاف في القاضى قوله تعالى ثم **الحجيم**
صلوه على التخصيص اي لصلوه الاجمير افاده الصبان **قوله**
لمعولاه اي لبقيتها وقوله بما ذكرى بجميع الاحوال المذكورة
قاله المص في شرحه **قوله** والسن في الترتيب هو ال في الترتيب
للمعد الحضورى اي ان السن في الترتيب الحاصل في الدهن
لشهرته في الخى مستهم ومعلوم فيه ايضا كالترتيب وقد ذكر
التم بعض الترتيب وبقى ان الاصل ان يذكر بحال عتق صاحبه
والتمت عقب منونة فان اجتمعت التوايح فالاصل تقديم
التمت ثم التاكيد ثم البديل ثم البيان والسن في الترتيب هو ان
الفاعل ركن الاسناد لتوقف عليه النافية والمفعول به قد
يكون في المعنى فاعلا والمصدر اصل المفضل على الصحيح والمفعول له
غرض لا يتلوه فعل عاقل عنه والمفعول فيه الزمان في الزم للفعل

اذ لا يقع

اذ لا يقع في غيره مع اتحاد افراده في الحقيقة بحسب الظن وصلها
كلها ظرفا والمكانى اقرب الى اللزوم اذ لا يتلوه من جنسه ولو
لقد شخضه ولو لم يصلح كل طرفا والمفعول معه بعد ذلك
لقله رعايته واتباع الحال والتمت لصاحبها ظم وتقدير
التمت لانه وصف وهو الزم للموصوف تم التوكيد لانه لا يفي
الوصف والبديل ولو لم يكن كالوصف لكن له اهتمام في الحكم
في التركيب والبيان انما يحتاج اليه لانها المقص وانما كان التو
في معنى الوصف لان قولك جاء الامير بقية لانه في معنى
جاء الامير الحقيقي وجاء التو كلفه في قوة الكاملون عدنا
وقس **قوله** وقس الباقى فاذا قلت يوم الجمعة جاؤني
كان قصر اللبى على كونه يوم الجمعة **قوله** تم المفعول الاول
ان المطلب تم المفعول به ويقدم منه الاول انما المصدر هو
قوله قدم المفعول به هذه طريقة والاخرى المشهورة بتقديم
المطلق وكان اهل الولى يظنوا اني قلة النافية في المنوع
المطلق قاله بعض الشراح ثم ان المفعول به يقدم منه المنوع
على المجرور ويقدم المجرور على ما بعده لانه حكم المنوع لانه
عق **الباب الخامس القصر**
لما كان القصر يجري في ركني الاسناد وفي متعلقاته العمل
ذكره عقب الاجواب الثلاثة **قوله** تخصيص امرى جعل اس
مختصا وقوله مطلقا اي سوا كان ذلك الامر صفة او موصوفا
مسندا اليه الاسناد او غيرهما عق وقوله بامر اي بحيث لا يتعدا
وقوله يدعون اي يسمونه اصطلاحا ثم انه يدخل في تعريف
المص التخصيص القلبية كتخصيص زيد بالمحبة والنفلية

195